

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 15/185
للنشر الفوري
4 مايو 2015

المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة السادسة بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني مع الأردن

استكمل صندوق النقد الدولي في 24 إبريل 2015 المراجعة السادسة لبرنامج الأردن الاقتصادي الذي يغطي ثلاث سنوات ويدعمه اتفاق الاستعداد الائتماني المعقود معها. ويتيح استكمال المراجعة السادسة صرف مبلغ فوري قدره 142.083 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 200 مليون دولار أمريكي)، ليصبح مجموع المبالغ التي صُرفت بمقتضى البرنامج 1.08 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 1.58 مليار دولار أمريكي). وكان المجلس التنفيذي قد وافق في 3 أغسطس 2012 على اتفاق الاستعداد الائتماني الذي يغطي 36 شهرا وتبلغ قيمته 1.364 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2 مليار دولار أمريكي) (راجع [البيان الصحفي رقم 12/288](#)).

وباستكمال المراجعة السادسة، وافق المجلس التنفيذي على طلب السلطات تعديل مراحل صرف المبالغ غير المسحوبة من الصندوق لكي يتم الصرف على مرحلتين في الفترة المتبقية من البرنامج، وطلب الإعفاء من شرط انطباق معايير الأداء المحددة لنهاية مارس 2015 بشأن عجز المالية العامة الأولي والعجز المجمع للموازنة العامة.

وعقب المناقشة التي عقدها المجلس التنفيذي بشأن الأردن، أدلى السيد ميتسوهيرو فوروساوا، نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة، بالتصريح التالي:

"تواصل الأردن جهودها الدؤوبة في بيئة إقليمية صعبة. فلا تزال الصراعات في البلدان المجاورة واستضافتها للاجئين منها تفرض ضغوطا اجتماعية واقتصادية على الاقتصاد، بما فيها الضغوط على المالية العامة والحسابات الخارجية. ومع ذلك، بدأ النمو يسجل ارتفاعا، كما أن معدل البطالة منخفض، وأوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية في تحسن تدريجي، والنظام المصرفي سليم بوجه عام.

"وستستمر عملية التصحيح المالي نظرا لمستوى الدين العام المرتفع. وبوجه خاص، سيتم ادخار الإيرادات الاستثنائية المحققة من انخفاض أسعار النفط، والتي يُتوقع أن تكون مؤقتة، من أجل تخفيض الدين وإعادة بناء احتياطيّات المالية العامة. وستحقق معظم التصحيح المالي المطلوب في عام 2015 من خلال موازنة عامة حذرة لعام 2015 مع إقرار القانون الجديد لضريبة الدخل بالإضافة إلى تدابير أخرى.

"وستواصل السلطات تنفيذ استراتيجيتها المعنية بالطاقة والتي تهدف لإعادة شركة الكهرباء الوطنية إلى مستوى استرداد التكلفة بحلول عام 2018. ولا يزال التقدم جاريا في إيجاد مصادر جديدة للطاقة، والأهم من ذلك أن ميناء الغاز الطبيعي المسال من المتوقع أن يبدأ تشغيله في منتصف 2015. ومن المنتظر أن يؤدي هذا التقدم، مع التصحيح المخطط لأوضاع المالية العامة، إلى الوصول بالدين إلى مسار تنازلي بدءا من عام 2016.

"ويركز البنك المركزي تركيزا ملائما على الاحتفاظ بمستوى مريح من الاحتياطات، مع النظر بعين الاعتبار إلى التطورات الخارجية. وستعمل السلطات على تعزيز الرقابة المالية، بما في ذلك الرقابة المالية على القطاع غير المصرفي.

"ورغم التقدم الذي تحقق في مجال الإصلاحات الهيكلية، ينبغي القيام بالمزيد لدعم النمو وتخفيض البطالة المرتفعة على نحو مزمّن. وينبغي أن يكون التركيز على سياسات سوق العمل واسعة النطاق، وخاصة زيادة مشاركة النساء في سوق العمل وإصلاح الممارسات الحالية للتوظيف والتعويضات في القطاع العام. وهناك مجال أيضا لتحسين مناخ الأعمال وتقوية المؤسسات العامة."